الفصل السابع

وزارة أحمد ماهر

(أكتوبر سنة ١٩٤٤ - فبراير سنة ١٩٤٥)

كان النحاس يقيم بالإسكندرية فى فندق سيسيل حين أقيلت وزارته، ففى الساعة الخامسة والنصف تمامًا من مساء يوم الأحد ٨ أكتوبر سنة ١٩٤٤ وصل حسن يوسف بك (باشا) مدير الإدارة العربية بالديوان الملكى إلى الفندق وسلم النحاس كتاب إقالته.

وفى هذه اللحظة بالذات تسلّم أحمد ماهر - وكان بالقاهرة - كتاب جلالة الملك الذى عهد إليه فيه بتأليف الوزارة الجديدة، وذهب فورًا إلى دار مجلس الوزراء بصفته رئيسًا للوزارة، وفى الساعة السادسة مساء اجتمع بالمرشحين للوزارة وكانوا مستعدين ومتفاهمين عليها من قبل.

وما كاد يستفيض نبأ إقالة وزارة النحاس حتى امتلأت النفوس فى الجملة غبطة وسرورا، وشمل البشر أرجاء البلاد.

وفى ٩ أكتوبر صدر المرسوم الملكى بتأليف الوزارة الجديدة على النحو الآتى: أحمد ماهر للرآسة والداخلية. مكرم عبيد للمالية. محمود فهمى النقراشى للخارجية، محمود غالب للأشغال. حافظ رمضان للعدل. محمد حسين هيكل للمعارف والشئون الاجتماعية. مصطفى عبد الرازق للأوقاف. إبراهيم عبد الهادى للصحة. أحمد عبد الغفار للزراعة. إبراهيم دبسوقى أباظة للمواصلات. طه السباعى للتموين. راغب حنا للتجارة والصناعة. السيد سليم للدفاع.

وهذه الوزارة مؤلفة من الأحزاب غير الوفدية، وهى الهيئة السعدية

والأحرار الدستوريون والكتلة الوفدية والحزب الوطنى، وليس فيها أحد سواهم ولا من المستقلين.

الإفراج عن المعتقلين

كان أوّل عمل لوزارة أحمد ماهر إطلاقها سراح المعتقلين السياسيين الذين كانت وزارة النحاس قد اعتقلتهم فى ظل الأحكام العرفية، أى فى غير الأوضاع التى رسمها القانون العام، وفى مقدمتهم على ماهر ومكرم عبيد والقائمقام (اللواء) أحمد فؤاد صادق ونجيب ميخائيل بشارة وغيرهم، وبعض الشبان الذين عرفوا بمناوأتهم للوفد، والعمال الذين طبعوا «الكتاب الأسود[١]»، وبعض هؤلاء المعتقلين قضوا فى الاعتقال حوالى عامين.

سياسة وزارة أحمد ماهر

صرح أحمد ماهر بأنه مؤيد لسياسة التفاهم مع الإنجليز منفذًا لمعاهدة سنة ١٩٣٦.

وأعلن فى خطبة العرش التى ألقاها فى افتتاح أوّل دور لانعقاد البرلمان فى عهد وزارته أن مصر قد حرصت على أن توفى بجميع التزاماتها الدولية وأنها تواصل بإخلاص تنفيذ ما تتطلبه معاهدة الصداقة والتحالف التى تربطها ببريطانيا العظمى، وأعلن فى تلك الخطبة أيضًا أن العلاقات بين مصر والدولة الحليفة وبينها وبين الدول الصديقة على خير ما تكون من المودّة وهى فى نمو مطرد يبعث على الرضا والارتياح... أى أنه سار على السياسة الخاطئة التى اتبعتها الوزارات السابقة القائمة على أساس احترام معاهدة سنة ١٩٣٦ وتنفيذها بروح الودّ والإخلاص.

هذا بالنسبة لسياسة مصر الخارجية والقومية، أما عن شئونها الداخلية فقد

---

(١) انظر ص ١٢٣.

بقيت الأحكام العرفية مضروبة على البلاد، وظلت الرقابة مفروضة على الصحف والمطبوعات.

وذهب هباءًا ما كان ينادى به أعضاء هذه الوزارة حين كانوا فى المعارضة من وجوب إلغاء الأحكام العرفية وإلغاء الرقابة على الصحف فورًا، ومع أنهم تولوا الحكم بعد استسلام إيطاليا وقرب انهيار ألمانيا، فإنهم حرصوا على استبقاء الأحكام العرفية والرقابة على الصحف، وقتًا ما، وكل ما تغير فى عهدهم أنهم اشتدوا فى الرقابة على الصحف المعارضة وأطلقوا العنان لصفحهم تكتب وتهاجم خصومها كما تشاء، وليس هذا من العدالة ولا من المساواة فى شىء.

حل مجلس النواب

كان أوّل عمل هام لوزارة أحمد ماهر هو حلّ مجلس النواب القائم وقتئذ، فقد استصدرت فى ١٥ نوفمبر سنة ١٩٤٤ مرسومًا بحلّه ودعوة مجلس النواب الجديد إلى الاجتماع يوم الخميس ١٨ يناير سنة ١٩٤٥، ثم حددت للانتخابات يوم الاثنين ٨ يناير.

قرار الوفد عدم الدخول فى الانتخابات

كان حلّ مجلس النواب القائم وقتئذ ضربة أليمة للوفد، إذ كان معظمه من الوفديين الذين انتخبوا فى عهد وزارة النحاس، وقد تباحث الوفديون طويلا فى موقفهم بإزاء الانتخابات الجديدة، هل يدخلونها أم يمتنعون عن الدخول فيها، ثم استقر رأيهم على الامتناع عن دخولها، وكانت حجتهم الظاهرة أن الأحكام العرفية تحول دون حرية الانتخابات، وهى حجة واهية، لأن الانتخابات التى أجروها هم سنة ١٩٤٢ قد تمت فى ظل الأحكام العرفية، والعلة الحقيقية لإحجامهم عن خوض معركة الانتخابات سنة ١٩٤٥ هى شعورهم بأنهم فقدوا ثقة غالبية الشعب بسبب مساوئ حكومة الوفد الأخيرة وفسادها وعجزها المتفاقم للعمل والاستمرار، وتراجعه وقد ظهر انصراف

الشعب عنهم من مظاهر الابتهاج الذى قوبلت به إقالة وزارة النحاس وتأليف وزارة أحمد ماهر، فآثروا الامتناع عن دخول الانتخابات سترًا لفشلهم المرتقب، ولكى ينسى الناس مع الزمن سيئاتهم، لعلمهم أنهم فى بلد «كل شىء فيه ينسى بعد حين» كما قال شوقى أمير الشعراء.

انتخابات سنة ١٩٤٥

لم تكفل الحكومة للشعب حريته فى الانتخابات، فقد رفضت أن ترفع الأحكام العرفية أو الرقابة على الصحف كما أسلفنا.

وتدخلت فى الانتخابات بالرغم من أن خصومها (الوفديين) قرروا الامتناع عن الدخول فيها، وكان واجبًا عليها تركها حرّة ليختار الناخبون من يريدونهم، ولكنها فى الواقع تدخلت فى كثير من الدوائر لإنجاح مرشحيها، أو من رضيت عن ترشيحهم.

وقد أسفرت الانتخابات عن فوز ١٢٥ نائبًا من السعديين و ٧٤ من الدستوريين و ٢٩ من الكتلة الوفدية وسبعة من الحزب الوطنى و ٢٩ من المستقلين ومجموعهم ٢٦٤ نائبًا.

إبطال تعيين بعض الشيوخ

واستصدرت الوزارة مرسومًا فى ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٤٤ ببطلان مرسوم ٢٢ فبراير سنة ١٩٤٢ الذى صدر فى عهد وزارة النحاس بإلغاء تعيينات الشيوخ التى صدرت فى عهد وزارة حسين سرى سنة ١٩٤١، وقضى المرسوم الجديد بإعادة هؤلاء الشيوخ الأحياء منهم لمباشرة أعمال عضويتهم بالمجلس وبزوال العضوية عن جميع الذين عينوا بدلهم فى وزارة النحاس وعن كل من حل محل هؤلاء بسبب الوفاة أو الاستقالة.

تعديل فى الوزارة

ولما تمت الانتخابات دخل تعديل يسير فى الوزارة، بأن عين محمد حسين هيكل رئيسًا لمجلس الشيوخ، وعين بدله عبد الرزاق السنهورى وزيرًا للمعارف، وحفنى محمود وزيرًا للتجارة والصناعة بدلاً من راغب حنا الذى عين وزير دولة، وعبد المجيد بدر وزيرًا للشؤون الاجتماعية.

اجتماع البرلمان

اجتمع البرلمان الجديد بهيئة مؤتمر يوم الخميس ١٨ يناير سنة ١٩٤٥ برآسة محمد حسين هيكل رئيس مجلس الشيوخ، وحضر جلالة الملك جلسة الافتتاح، وتلا الدكتور أحمد ماهر خطبة العرش.

واجتمع مجلس النواب فى اليوم نفسه وانتخب الأستاذ حامد جودة رئيسًا له.

أعمال وزارة أحمد ماهر - إلغاء الاستثناءات

أصدرت الوزارة مرسومًا بقانون بإلغاء الاستثناءات فى ترقيات الموظفين وعلاواتهم ومعاشاتهم التى حدثت فى عهد وزارة النحاس، وهو عمل ممدوح لوزارة أحمد ماهر، فإن وزارة الوفد قد أسرفت إسرافًا بالغًا فى الاستثناءات والمحسوبيات حتى بلغت ثلاثة آلاف حالة عدا الحالات التى لم تمر على اللجنة المالية إذ فوض مجلس الوزراء لكل وزير أن يقرر ما يشاء من استثناءات.

ولكن هذا المرسوم كان ينقصه إلغاء الاستثناءات التى حدثت فى عهد الوزارات السابقة على وزارة النحاس، لكى تتم العدالة والمساواة فى إلغاء الاستثناءات.

كادر العمال

ووضعت كادرًا لعمال الحكومة حسّن حالتهم المعيشية تحسينًا كبيرا، وأنصفت فئات من صغار الموظفين كانت تئن من وطأة الظلم والغبن.

إصلاح بعض عيوب التموين

وأصلحت بعض عيوب التموين، فعممت نظام البطاقات فى أنحاء البلاد بعد إجراء إحصاء دقيق واسع للسكان والعائلات، وبذلك ضمن كل فرد من المواطنين نصيبه من مواد التموين، بعد أن كانوا فى كثير من البلاد والنواحى تحت رحمة التجار الجشعين.

وزادت نصيب كل فرد من هذه المواد، وخصصت جزءًا كبيرًا من الأقمشة الشعبية لتتولى وزارة التموين توزيعها بالبطاقات أيضا، وزادت نصيب كل فرد منها.

وأصلحت بهذه الوسائل بعض عيوب التموين فى عهد وزارة النحاس، إذ كانت كميات كبيرة من المواد التموينية تصرف بتصاريح خاصة لذوى النفوذ والمحظوظين لدى الوزارة، وهؤلاء يتولون بيعها إلى المستهلكين فيتحكمون فى أسعارها ويجنون منها الأرباح الطائلة غير المشروعة، هذا إلى ما كان من المحاباة فى التوزيع بين مختلف الجهات، وكذلك الحال فى الأقمشة الشعبية التى كان معظمها يتسرب إلى السوق السوداء من أيدى أنصار الوفد، فجاء تعميم البطاقات ضامنًا لكل فرد بقدر الاستطاعة نصيبه من مواد التموين والأقمشة الشعبية، دون اضطرار إلى الالتجاء للسوق السوداء.

تيسير الاستيراد

وعقد وزير المالية (مكرم عبيد) فى أواخر سنة ١٩٤٤ اتفاقًا مع ممثلى الحكومة البريطانية بشأن توسيع استيراد الحاجات والسلع الضرورية للبلاد، والتخفيف من القيود والصعوبات التى كانت مفروضة على الاستيراد فى السنوات السابقة، فوفقت الحكومة إلى التوسع فى استيراد بعض الأصناف الضرورية، ووضعت الحكومة البريطانية تحت تصرفها من النقد الأجنبى ما يسدّ بعض حاجاتها من البضائع المستوردة، وتعهدت بزيادة شحن البضائع والمنتجات إلى مصر.

وقد يسر هذا الاتفاق للحكومة المصرية حريتها فى استيراد بعض الأصناف الضرورية والاضطلاع بمسئوليتها فى هذا الصدد، وإلغاء رقابة مركز تموين الشرق الأوسط على استيراد معظم السلع، وكان هذا المركز يمثل الحكومتين البريطانية والأمريكية ويتحتم الحصول على توصيته فى رخص الاستيراد المصرية قبل نفاذها.

وتضمن الاتفاق أيضًا زيادة أنواع ومقادير الأصناف التى يرخص باستيرادها، وتقرير حرية استيراد مصر من البلاد التى تتعامل بالإسترلينى ومن الدول ذات العملة السهلة من بلدان أوروبا المحررة، وحرية التصرف فى العملة الأجنبية المخصصة للأصناف المستوردة من الولايات المتحدة وكندا وسويسرا والبرتغال، وزيادة المقادير المستوردة فى سنة ١٩٤٥ بنحو ٥٠٪ عما كانت عليه سنة ١٩٤٤، وقد حدد لنفاذ هذا الاتفاق وسريانه عام ١٩٤٥.

المآخذ على وزارة أحمد ماهر

يؤخذ عليها أنها أحالت طائفة من كبار الموظفين المعروفين بميولهم الوفدية إلى المعاش، منهم وكيل وزارة الأشغال، ووكيل وزارة العدل، ووكيل وزارة الشئون الاجتماعية، ووكيل وزارة الدفاع (الحربية)، والمستشار الفنى لوزارة المعارف، ونائب المدير العام للسكك الحديدية، وسكرتير عام مجلس الوزراء، والمراقب العام للشئون الدينية برياسة مجلس الوزراء، ووكيل إدارة التفتيش بوزارة الداخلية، ووكيل إدارة الأمن العام، ومدير المطبعة الأميرية إلخ.، وفصلت طائفة من أواسط الموظفين للسبب نفسه.

ولا ريب فى أن إحالة هؤلاء الموظفين إلى المعاش بدون محاكمة عمل يخالف روح العدالة والقانون.

اجتماع جلالة الملك فاروق بالرئيس روزفلت
(فبراير سنة ١٩٤٥)

على أثر انتهاء مؤتمر القرم الذى انعقد فى مدينة «يالتا» وجمع أقطاب الحلفاء فى أوائل فبراير سنة ١٩٤٥، عرج المستر روزفلت رئيس الولايات

المتحدة بمصر قبل عودته إلى أمريكا، واجتمع بجلالة الملك فاروق يوم ١٤ فبراير على ظهر الطراد الأمريكى الذى نزل به الرئيس ورسا فى مياه البحيرات المرة على مقربة من مدينة الإسماعيلية، وقد تبادلا الرأى فى العلاقات بين مصر وأمريكا، وفى علاقات مصر عامة بالحلفاء، وكان يصحب جلالة الملك فى هذه المقابلة أحمد محمد حسنين رئيس الديوان الملكى، وقابل جلالة الملك أيضًا المستر تشرشل رئيس الوزارة البريطانية.

وكذلك قابل روزفلت أثناء مروره بمصر الملك عبد العزيز آل سعود عاهل المملكة العربية السعودية، والإمبراطور هيلا سلاسى إمبراطور الحبشة، وشكرى القوتلى رئيس الجمهورية السورية، وقابلهم أيضًا المستر تشرشل.

وكانت هذه المقابلات تمهيدًا لتقريب هذه الدول من الحلفاء، ولكنها لم تسفر عن نتيجة إيجابية فى توطيد استقلال الدول العربية، واحترام حقوقها، وقد عرض روزفلت وتشرشل فى خلالها قرار مؤتمر القرم القاضى بأن لا يشترك فى مؤتمر سان فرانسيسكو الذى تحدد لانعقاده يوم ٢٥ أبريل سوى الدول التى تكون قد أعلنت الحرب على المحور قبل أوّل مارس سنة ١٩٤٥، واقتنع جلالة الملك بمصلحة مصر فى إعلان الحرب.

مقتل أحمد ماهر
(٢٤ فبراير سنة ١٩٤٥)

كان البرلمان مجتمعًا مساء يوم السبت ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٥ ليبحث مسألة إعلان مصر الحرب على ألمانيا واليابان تمهيدا لاشتراكها فى مؤتمر سان فرانسيسكو وانضمامها إلى هيئة الأمم المتحدة، وكانت الوزارة قد أعدّت بيانًا وافقت فيه على إعلان الحرب.

وبعد أن ألقى الدكتور أحمد ماهر هذا البيان فى مجلس النواب، انتقل رحمه الله إلى مجلس الشيوخ لكى يدلى ببيانه فيه، وفيما كان يجتاز البهو الفرعونى الذى يفصل المجلسين، أطلق عليه محام شاب متهوس يدعى محمود العيسوى الرصاص فأصابه إصابات قاتلة أودت بحياته.

كان لهذا الاعتداء المنكر وقع أليم فى النفوس، ولقد علل القائل فعلته الشنعاء بأن أحمد ماهر تسبب فى إعلان مصر الحرب على ألمانيا.

لعمرى إن ماهر لم يرتكب بذلك إثمًا، بل كان عمله هو السبيل إلى قبول مصر عضوًا فى مؤتمر سان فرانسيسكو الذى أنشئت فيه هيئة الأمم المتحدة، ذلك أن أقطاب الحلفاء الذين اجتمعوا فى مؤتمر القرم اشترطوا لقبول أى دولة فى هذا المؤتمر أن تعلن الحرب على المحور قبل أوّل مارس سنة ١٩٤٥، وكانت الحرب العالمية قد أشرفت على نهايتها، ولم يكن إعلان الحرب إلّا إجراءً شكليا، وقد بادرت كل دولة غير محاربة وقتئذ إلى إعلان الحرب على ألمانيا واليابان، وفى مقدمة هذه الدول تركيا وسوريا ولبنان، لكى تظفر بعضوية المنظمة الدولية الجديدة، فلا جرم كان عمل الفقيد وسعيه فى أن تعلن مصر الحرب على ألمانيا واليابان عملاً قوميا سليمًا، لم تخسر مصر فيه شيئًا، بل أفادت بقبولها عضوا فى هيئة الأمم المتحدة لها من الحقوق (نظريا) مثلما لبقية الدول الأعضاء.

ولكن الوفديين استغلوا هذا الموقف، وأثاروا النفوس على أحمد ماهر، موهمين الناس أنه يسعى للزج بالبلاد فى أتون الحرب وإرسال المصريين إلى الخارج ليحاربوا فى ميادين القتال البعيدة، ونشر النحاس بيانًا بهذا المعنى احتوى على شرّ أساليب الإغراء وإثارة الأحقاد فى النفوس، فافتتن الأغرار من هذه الدعاية المغرضة، وكان من أثر هذه الفتنة تلك الجناية الفظيعة التى ذهب ضحيتها زعيم من خيرة رجالات مصر وعلم من أعلام الجهاد.

تأليف وزارة النقراشى
(٢٤ فبراير سنة ١٩٤٥)

فى ساعة متأخرة من الليلة التى قتل فيها الدكتور أحمد ماهر، تم تأليف وزارة محمود فهمى النقراشى الأولى، وقد ألّفها من أعضاء وزارة أحمد ماهر دون تغيير أو تبديل، وتولى هو الرآسة والداخلية والخارجية، وفى نوفمبر سنة ١٩٤٥ استقال حافظ رمضان وزير العدل، وفى فبراير سنة ١٩٤٦ استقال مكرم عبيد وزميلاه السيد سليم وطه السباعى.

إعلان الحرب على ألمانيا واليابان
(٢٦ فبراير سنة ١٩٤٥)

انعقد كل من مجلس النواب ومجلس الشيوخ فى جلسة سرية ونوقشت فيها سياسة الحكومة فى إعلان الحرب على ألمانيا واليابان، فأقرّ المجلسان بجلسة ٢٦ فبراير قيام حالة الحرب الدفاعية بين مصر وهاتين الدولتين، وصدر مرسوم فى اليوم نفسه باعتبار المملكة المصرية «فى حالة حرب مع الريخ الألمانى وإمبراطورية اليابان».

وفى ٧ مارس عين عبد الحميد بدوى وزيرًا للخارجية وتولى بهذه الصفة رآسة وفد مصر فى مؤتمر سان فرانسيسكو الذى أبرم فيه ميثاق هيئة الأمم المتحدة.

* * *